الفصل الثامن

ما من حركة هي جزيرة

التوازن العام للقوى الاجتماعية لا تقرره العولمة من فوق والعولمة من تحت وحدهما. بل إنه يعتمد على التضاريس العريضة للتحالفات الاجتماعية التي يبينها كل منهما، وعلى القوى المستقلة عن كلا نوعي العولمة.

ودعاة العولمة من تحت بحاجة إلى المحافظة على دورهم الحاسم كمعارضة عالمية مستقلة. وفي الوقت ذاته، هم بحاجة إلى إدراك أن هذه الحركة هي مجرد لاعب واحد من عدة لاعبين سيؤدون دوراً في تشكيل المستقبل. ولا تتوقف النتائج الإيجابية على الحركة ذاتها فقط، بل أيضاً على تطور الكثير من القوى الأخرى. وبإمكان الحركة في أغلب الأحيان أن يكون لها تأثير في هذا التطور.

حركة العولمة من تحت تحتاج إلى تشجيع القوى من خارجها للمشاركة في مقاومة الجوانب السلبية للعولمة،

ومساندة الجهود الرامية إلى التغيير، وتنظيم بدائلها ـ وهي بحاجة إلى أن تفعل ذلك بطرق لا تقوّض دورها الخاص المستقل. وهي، في الوقت ذاته، بحاجة إلى إضعاف خصومها وإيقاع الانقسام في صفوفهم، وهذا أمر يمكن القيام به في أكثر الأحيان على الوجه الأكمل ليس بالهجوم مجابهة بل بتكتيكات رياضة جوجيتسو Jujitsu اليابانية، التي تركز اهتمامها على الأمور المسببة للانقسام وأو التناقض لدى الخصم.

يبحث هذا الفصل في كيفية علاقة الحركة بالحلفاء، والجمهور، واليمين، والساحة الانتخابية، والإقليمية، وجهود الإصلاح من فوق. ومع ان أموراً مماثلة تحدث في سائر أنحاء العالم، فإن الجزء الأكبر من هذا الفصل يركز على الولايات المتحدة.

الحلفاء

هنالك جماعات منظمة كثيرة تتناقض مصالحها في بعض المراحل مع العولمة من فوق. بيد أن تركيزها قد يكون على نهج يعبر عن مصالح محددة ضيقة إلى حد ما. على سبيل المثال قد تكون إحدى جماعات حماية البيئة من نوع «إياكم وساحة بيتي الخلفية» معنية فقط بحماية منطقة جغرافية محددة من التلوث الذي تسببه شركة كبرى عالمية،

أو قد تكون إحدى نقابات العمال معنية في المقام الأول بحماية فرص العمل لجماعة معينة من العمال، من المنتجات المستوردة الرخيصة. وفي حين ان هذه الجماعات قد تناضل نضالاً مريراً من أجل «الأمر الذي يهمها»، إلا أنها مستعدة أيضاً لعقد صفقات على حساب الحركة ككل إذا أمكنت معالجة اهتماماتها من قبل الذين في موقع السلطة. هذه الحركات تفتقر إلى التماثل مع الرؤية الشاملة للحركة وإلى الالتزام بكل عناصرها.

وقد توجد أيضاً اختلافات هامة في الأسلوب والتنظيم. والكثير من مثل هذه الجماعات كانت أصولها في حركات اجتماعية، ولكنها أصبحت في حالات كثيرة مكتسبة شكل المؤسسة وأصبحت بيروقراطية في عملها.

ومثل هذه المنظمات يمكن أن يصبح في بعض الأحيان عدو حركات أكثر نشاطاً. على سبيل المثال، كان الاتحاد الأمريكي للعمال ـ مؤتمر المنظمات الصناعية في الولايات المتحدة، خلال معظم الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، خصماً لدوداً للحركات الأنشط المدافعة عن الحقوق المدنية، وحركات حماية البيئة، والحركات المدافعة عن السلام والمعادية للامبريالية.

بيد أن الحركات يمكنها، مع مرور الزمن، أن تمارس

تأثيراً كبيراً على مثل هذه المؤسسات. وقد حدث الكثير من التغيير في الطبقة العاملة المنظمة في الولايات المتحدة خلال التسعينيات من القرن العشرين نتيجة امتلاك القوة ضمن النقابات من قبل الذين تأثروا وشاركوا في حركات نضالية مشابهة. وحتى في حالة عدم إمكان حمل حلفاء على المشاركة الكاملة في الحركة، فإن تعويدهم على الانفكاك من سيطرة رأس المال والدولة ـ الأمة، هو في حد ذاته أمر حاسم بالنسبة لنجاح الحركة.

إن نهج التغيير في اتحاد العمال الأمريكي ـ مؤتمر المنظمات الصناعية إزاء العولمة هو مسألة مثيرة للاهتمام في هذا المجال[1]. فقد كان اتحاد العمال الأمريكي ـ مؤتمر المنظمات الصناعية حتى السبعينيات من القرن العشرين مؤيداً قوياً للتجارة الحرة ولتوسع الشركات خارج الولايات

(1) البحث هنا مقتصر على علاقة الحركة العمالية المنظمة مع بقية حركة العولمة من تحت. للاطلاع على بحث حول المسألة الأوسع بشأن كيفية استطاعة الحركات العمالية التكيف مع رأس المال المعولم، راجع كتاب بريشير وكوستيلو «قرية عالمية أم نهب عالمي» الفصل الثامن، وبريشير وكوستيلو «العمال وتحدي الشركات الكبرى غير المندمجة». أحد التطورات اللافتة للانتباه هو نشوء مواقع على الشبكة توفر وسيلة مستقلة للاتصالات يستخدمها العمال في شركات كبرى معينة في العالم. ثمة مواضيع هامة تتعلق بحقوق العمال فيما تدعي الشركات أن المادة الحاسمة المفروضة عليها تنتهك واجب العمال من حيث «الولاء للشركة».

المتحدة. في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تحول إلى القومية الاقتصادية التقليدية، داعياً إلى حماية الأسواق الأمريكية بواسطة التعرفات والحواجز المماثلة، ومظهراً القليل من الاهتمام بالمسائل التي تتعدى حماية فرص العمل للعمال النقابيين. ثم إن القيادة الجديدة التي انتخبت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين حولت تشديدها إلى الحمايات العالمية للعمال في الاقتصاد العالمي. وهي استوعبت تدريجياً الحاجة إلى أن يشمل برنامجها مصالح حلفاء محتملين في المستقبل، مثلاً، مصالح عمال العالم الثالث ومصالح المعنيين بالبيئة[2].

كان حافز هذا النهج في التغيير هو، في المقام الأول، إخفاق الاستراتيجيات السابقة في ظل الأحوال الناشئة من جراء العولمة. بيد أنه تعزز من قبل مؤيدي العولمة من تحت في مواقع مختلفة داخل الطبقة العاملة المنظمة وخارجها، بما في ذلك شبكات العولمة من تحت التي

(2) راجع، مثلاً، القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد العمال الأمريكيين ـ مؤتمر المنظمات الصناعية في مدينة نيوأورليانز في الفترة من 16 ـ 17 شباط/فبراير 2000 بشأن «الحملة من أجل العدالة العالمية» و«التنمية العادلة، الديموقراطية المستدامة»، متوفرة على الإنترنت. هذه الأقوال اقترنت بتراجع هام جداً في موقف اتحاد العمال الأمريكيين ـ مؤتمر المنظمات الصناعية من حيث الموافقة على العفو عن المهاجرين الذين لا يحملون وثائق سليمة.

تنتشر في كل مستويات الحركة العمالية ذاتها.

وفي حين أن المواقف الرسمية للحركة العمالية المنظمة قطعت شوطاً طويلاً نحو العولمة من تحت، فإن سلوكها الحقيقي يظل بعيداً جداً عن التوازن. على سبيل المثال، اتحاد العمال الأمريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية كان ناشطاً في الكواليس من أجل التوسع في تمويل الولايات المتحدة لصندوق النقد الدولي في سنة 1998، ولكنه على غير توقع وافق على التظاهرات الشرعية التي جرت في 16 نيسان/ابريل 2000 ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقام في الوقت ذاته بحملة ضد قبول الصين في عضوية منظمة التجارة العالمية وتأييداً لـ (آل غور) الذي ساند الحملة.

في مثل هذه الحالات، قد تكون الاستراتيجية المناسبة للحركة في أكثر الأحيان استراتيجية توتر دون استقطاب. وهذه الاستراتيجية تشمل:

• مساندة من هم ضمن مؤسسة ما ويتماهون مع الحركة، ويشاركون في شبكاتها، ويحاولون التحرك بمنظماتهم باتجاهها.

• تأطير المسائل بطريقة تجعل بروزها نحو حليف محتمل واضحاً.

• الاعتراف بشرعية اهتماماتهم وتقديم الدعم لأمثال المدافعين عن البيئة الذين شرعوا في استخدام عمال طباعة لصائق النقابة والنقابيين الذين شرعوا في استخدام الورق المعاد تصنيعه.

• التنبيه إلى المشاكل المتعلقة باستراتيجيات «عالج الأمور وحدك» ورسم طريق جديدة نحو مشاركة أكمل في الحركة الأوسع للعولمة من تحت.

الجمهور

يجب أن تعي الحركة من هم حالياً غير مؤيدين ومن هم معارضون لها. فمن هؤلاء يجب أن تضم إلى صفوفها المؤيدين السلبيين والإيجابيين. إنهم مؤيدون محتملون لخصوم الحركة. وهم أيضاً قادرون على العمل بصورة مستقلة عن كليهما، ولكن بطرق لها تأثير هام على النتائج السياسية.

تتفاعل الحركة مع الرأي العام على مستويات ثلاثة: المنظور العام، مسائل محددة، والصورة.

إن استطلاعاً للرأي أجراه في أواخر سنة 1999 «برنامج مواقف السياسة الدولية» في جامعة ميريلاند يؤكد ما يوحي به الحديث البسيط مع الناس العاديين بشأن منظور الأمريكيين

العام للعولمة[3]. إن تعريف معظم الأمريكيين للعولمة هو أنها «تواصل العالم المتنامي» وهم يعتبرونها بشكل ما إيجابية أكثر مما هي سلبية. ومن بين الذين استطلعت آراؤهم، كان رأي 61 في المئة ان حكومة الولايات المتحدة يجب «أن تنشط في الترويج» للعولمة أو «أن تسمح لها بالاستمرار». 9 في المئة فقط كانوا مؤيدين لمحاولة «وقفها أو إعادتها إلى الوراء».

ولكن معظم الأمريكيين يريدون أن تمضي العولمة في اتجاه مختلف جداً:

• قال 54 في المئة إن صانعي السياسة التجارية للولايات المتحدة يعتبرون اهتمامات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات «زائدة عن الحد».

• قال 72 في المئة إن صانعي السياسة التجارية لا يبالون إلا قليلاً جداً بالأمريكيين العاملين.

• قال 60 في المئة إن هؤلاء يولون تأثير سياستهم على البيئة القليل جداً من الانتباه.

(3) برنامج خاص بالمواقف السياسية الدولية، جامعة ميريلاند بعنوان «الأمريكيون والعولمة. دراسة حول المواقف الشعبية في الولايات المتحدة - خلاصة النتائج» 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، المحقق الرئيسي هو ستيفن كال. لتفسير ذلك ومعطيات استطلاع الآراء المتعلق به، راجع تقرير «ان تصبح مواطناً عالمياً: كيف ينظر الأمريكيون إلى العالم في بداية القرن الحادي والعشرين»، وهو تقرير أعدته إيتل كلاين، أيار/ مايو 2000.

• كان رأي 65 في المئة أنه «عندما تتخذ منظمة التجارة العالمية قراراتها، تميل إلى الاهتمام بما هو الأفضل لرجال الأعمال، وليس بما هو الأفضل للعالم ككل».

• رأت أكثرية من المستطلعة آراؤهم أن نمو التجارة الدولية زاد الهوة بين الأغنياء والفقراء في الولايات المتحدة.

• رأت نسبة 88 في المئة أن:

> «ازدياد التجارة الدولية هو هدف هام للولايات المتحدة، ولكن يجب أن يكون هناك توازن بينه وبين الأهداف الأخرى، كحماية العمال، والبيئة، وحقوق الإنسان، حتى إذا كان ذلك يعني إبطاء نمو التجارة والاقتصاد».

• رأى 93 في المئة انه يجب أن يكون مطلوباً من «البلدان التي تشكل جزءاً من اتفاقيات التجارة الدولية ان تحافظ على معايير الحد الأدنى لأحوال العمال».

• شعر 77 في المئة انه يجب عقد المزيد من الاتفاقيات الدولية بشأن معايير البيئة.

هذه المواقف هي جزء من فلسفة أوسع: 73 في المئة قالوا «أعتبر نفسي مواطناً عالمياً كما أني مواطن في الولايات المتحدة». وقد عبر الذين أرسلوا أجوبتهم عن

المستوى ذاته تقريباً من الاهتمام بالمعاناة داخل الولايات المتحدة وخارجها: كان رأي 74 في المئة أنه «إذا كان الناس في بلدان أخرى يصنعون منتجات نستعملها نحن، فهذا يخلق لنا التزاماً أدبياً ببذل الجهود لنضمن أنهم غير مضطرين للعمل في أحوال قاسية أو خالية من الأمان». وقال ستة وسبعون في المئة إنهم سيكونون مستعدين لدفع 25 دولاراً بدلاً من 20 دولاراً ثمناً لقطعة من الملابس تحمل شهادة بأنها لم تصنّع في معمل أوضاع العمال فيه مزرية. ورأى ستة وثمانون في المئة أن الشركات الأمريكية يجب أن تلتزم بمعايير الصحة والسلامة عندما تعمل خارج الولايات المتحدة. ورأى ثلاثة وستون في المئة أنه ينبغي للبلدان الأغنى أن تسمح باستيراد المزيد من المنتجات من البلدان الفقيرة جداً حتى ولو كان في ذلك تهديد لفرص عمل بعض العمال الأمريكيين.

رأى ثمانية وسبعون في المئة أنه «بما أن العالم شديد الاتصال ببعضه بعضاً، يجب أن تشارك الولايات المتحدة في جهود المحافظة على السلام، وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع التنمية الاقتصادية». وكان اعتقاد ثلثي المستطلعة آراؤهم أنه يجدر بالمنظمات الدولية أن تتدخل لتصحيح عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، بدلاً من ترك الاقتصاد يعدل نفسه بصورة طبيعية.

وجهات النظر هذه موازية بشكل لافت للنظر، لوجهات النظر التي يطرحها دعاة العولمة من تحت، ومختلفة بشكل لافت للنظر عن الليبرالية الجديدة التي تأخذ بمبدأ ترك الناس وشأنهم في الأعمال التجارية ومختلفة أيضاً بشكل لافت للنظر عن قومية الجناح اليميني الاقتصادية (والسياسية). ويجب أن يكون أحد أهداف الحركة في المقام الأول أن تعزز وتغني هذا الرأي بالمعلومات. وينبغي للحركة أيضاً أن تظهر بصورة المنافح عن وجهات النظر هذه. وتشير هذه النتائج، بالمقابل، إلى أن الحركة تعزل نفسها عن عامة الناس عندما تنادي بالعزلة الوطنية أو بأشكال من السيادة القومية التي تتناقض مع المواطنية العالمية الجيدة.

إن مواقف الرأي العام لها أيضاً بعد طبقي قوي. ويفيد مركز بيو Pew للأبحاث أن 37 في المئة فقط من العائلات الأمريكية التي تكسب أقل من 50,000 دولار في العام لها وجهة نظر إيجابية في التجارة الحرة العالمية. ويرتفع الرقم إلى 63 في المئة عندما يتعلق بالعائلات التي تكسب أكثر من 75,000 دولار في السنة. ويكون العدد أكثر إيجابية عندما يتعلق بشرائح أعلى[4].

(4) تيموثي إيڤان «التجارة الحرة تستوجب كلاماً حراً» نيويورك تايمز، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1999 ص 104.

وإلى جانب هذه المناظير العامة، ترتبط الحركة بعامة الناس في المقام الأول حول مسائل محددة، كالتجارة مع الصين، والمواد الغذائية التي جرت هندستها وراثياً، وعمالة الأطفال. أمامنا اعتبارات عدة يجب أن نفكر بها:

• يجب مراعاة المشاعر والاهتمامات المقبولة من عامة الناس.

• ولكن يجب الاستفادة من المناسبة لتثقيف أوسع ولعرض وجهة نظر عالمية أوسع.

• يجب عدم عرض المسألة كمجرد حالة غضب معزولة، بل ضمن الأعراف العالمية الأوسع التي تمثل المسألة المحددة تعبيراً عنها.

• يجب تجنب خطر السعي لكسب مسألة معينة بواسطة تأطيرها بطرق تقوّض وحدة الحركة وحلفائها، على سبيل المثال، إن معارضة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بحجة أن انضمامها سيزيد السباق إلى الحضيض بطريقة مؤذية لعمال الصين وغيرهم من عمال العالم الثالث، وكذلك عمال الولايات المتحدة، شيء، أما القول إن انضمامها يجعل العمال الصينيين «يسرقون فرص العمل الأمريكية» فشيء آخر.

والرأي العام لا يتأثر بمحتوى مواقف الحركة وحججها

فحسب، بل أيضاً بالصورة التي تكتسبها الحركة. وأحد أقوى جوانب الحركات الاجتماعية هو جاذبية مجموعة من الناس تشكل تجمعاً سكنياً داعماً بصورة متبادلة ومكافحاً من أجل أهداف مشتركة ومصلحة عامة. والحفاظ على هذه الصفة البنّاءة للحركة وإبرازها هما مورد حاسم.

يشكك معظم الناس في فعالية الجهود الرامية للتغيير الاجتماعي. إن سمة نشاط الحركة وظهورها أنها أكثر من «مكان للحديث» غير ذي فعالية، هما أيضاً وسيلة هامة لاجتذاب الدعم. بيد ان كثيرين من الناس يشعرون بالرعب جراء أخطار الخلل الاجتماعي والانتفاضة الاجتماعية. على سبيل المثال، بعد أن تابع كثيرون الطريقة التي عرض بها الإعلام المجابهة التي جرت في سياتل، لم يكن تفسيرهم لهذه المجابهة انها مظاهرات خالية من العنف هاجمتها الشرطة المسلحة هجوماً شديداً، بل إنها مظاهرات احتجاج هددت النظام العام والأمن. أما في الحالات التي كانت فيها مسؤولية السلطات عن الخلل الاجتماعي واضحة ـ مثلاً هجوم الشرطة على السكان الذي حدث في منطقة مقر الكونغرس الأمريكي ـ فقد وجه الرأي العام اللوم في هذا الخلل إلى السلطات والشرطة. إن رياضة جوجيتسو هذه هي أحد مصادر القوة الرئيسية للعمل المباشر الخالي من العنف والذي يجب أن تنميه الحركة.

لا شيء مما تقدم يعني ضمناً أنه لا يجوز للحركة أن تتخذ مواقف مبررة لا تحظى بالتأييد الشعبي وتتناقض مع الحالة الراهنة للرأي العام، أو أنها يجب ألا تتصرف بطرق يرى البعض فيها تهديداً. الحقيقة هي خلاف ذلك. غير أن الحركة، عندما تفعل ذلك، يجب أن:

• يكون هدفها الظهور كحركة حافزها خدمة المصلحة العامة بمعناها الواسع، مهما كانت الخلافات حول المسألة الراهنة.

• تؤطر المسائل بطرق تؤدي إلى عرض المسائل باعتبارها تمثل الأعراف العالمية بمعناها الواسع وليس المصالح الخاصة. ويجب أن يكون هدف الحركة الظهور كحركة مكافحة لخير الجميع وليس كحركة أنانية، أو محبة لتعظيم الذات، أو عديمة الشعور بالمسؤولية.

• تهدف إلى أن تحظى أهدافها وسلسلة واسعة من مواقفها بتأييد شعبي واسع حتى ولو اتخذت في مجرى الأمور بعض المواقف غير الشعبية.

• أن تؤطّر المسائل بطرق ترمي إلى كسب الرأي العام مع مرور الزمن. إن المنظور طويل الأجل يسمح باتخاذ موقفٍ يجعل الناس يرتمون عند تراكم الكوارث في أحضان (صاحب الموقف الجيد).

اليمين

لقد كان أحد آثار العولمة هو توليد انقسام عميق ضمن اليمين السياسي. إن الإيمان بحرية الفرد الاقتصادية والعداء لتدخل الدولة في الاقتصاد، قد عاد على عولمة السوق الحرة بالدعم. ولكن التماهي مع ممارسة السلطة الوطنية بطريقة شرسة هو حجة لمصلحة الوطنية الاقتصادية التي تستخدم سلطة الدولة من أجل تعزيز المصلحة الوطنية ضد الدول الأخرى. هذا الانقسام يوفر فرصاً وأخطاراً لدعاة العولمة من تحت.

وتتخذ حركة العولمة من تحت موقفاً معارضاً لكل من ترك الناس وشأنهم في الأعمال التجارية، والوطنية الاقتصادية. وهي توفر بديلاً أساسه التعاون عالمياً. بيد أنها تسمع في بعض المناسبات كلاماً صادراً عن اليمين المعارض للعولمة يبدو وكأنه قريب من كلامها. ففي الولايات المتحدة، يلصق پات بوكانان Pat Buchanan بطريقة حاذقة صفة وطنية بالسباق إلى الحضيض، فيقول:

> «إن صفقات التجارة العالمية تضيف مئات الملايين من الآسيويين ومن سكان أمريكا اللاتينية إلى مجموع عمال الديموقراطيات الصناعية. وهؤلاء الطارئون الجدد على

«قاعة الاستئجار العالمية» بينهم أمر واحد مشترك: جميعهم مستعدون للعمل لقاء كسرة من الأجر الذي يحتاج إليه الأمريكي لتوفير الغذاء، واللباس، والسكن والتعليم لأسرته. ان «قاعة الاستئجار العالمية» هي أكبر سوق لمشتري اليد العاملة عرفها التاريخ، وهي تضع مستحقي الأجر الأمريكيين العاملين في الإنتاج، في منافسة مباشرة مع مئات الملايين من العمال في سائر أنحاء العالم»[5].

وعلى غرار ما فعل هتلر عندما استنسب صفة «الاشتراكية» تسمية لـ«اشتراكيته الوطنية»، فإن اليمين في سائر أنحاء عالم اليوم يحاول أن يطلق على معاداته الشوفينية للمساواة، صفة معاداة الشركات ومعاداة العالمية.

وكثيراً ما وجد دعاة العولمة من تحت أنفسهم متحالفين كأمر واقع مع اليمين المعادي للعولمة في مسائل مثل منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ساعين وراء الحصول على أصوات الناخبين نفسها، ومستخدمين الكلام

(5) پاتريك بوكانان «الخيانة الكبرى: كيف تتم التضحية بالسيادة الأمريكية والعدالة الاجتماعية على مذبح آلهة الاقتصاد العالمي» (بوسطن: ليتل، براون، 1998) ص 61.

البلاغي ذاته، ويحاجج بعضهم أن هذا يعكس مصالح أو قيماً مشتركة أعمق. مثلاً، يقال أحياناً إن المسائل لم تعد بين اليسار واليمين وإنما بين من هم في القمة ومن هم في الحضيض، مع العلم ان القوى المؤيدة للعولمة تمثل الذين في القمة والقوى المعادية للعولمة، سواء أكانت من اليسار أو اليمين، تمثل الذين في الحضيض[6].

ثمة اعتبارات كثيرة يجب ألا تغيب عن البال:

• إن اليمين المعادي للعولمة، ولاسيما (پات بوكانان) مازال يمثل المعارضة الحاقدة لجهود النساء، والأقليات، والشاذين جنسياً، والسحاقيات، وغيرهم من الجماعات المقهورة للحصول على احترام ومساواة كاملين مع الآخرين. وهو يمثل جهداً لإخماد التنوع الثقافي بواسطة فرض قيم «مسيحية» أو «أسرية» موحدة. والتحالف مع قوة من هذا القبيل هو تقويض للكفاح من أجل حرية الذين يهدف اليمين إلى قمعهم، وكثيرون منهم أساسيون بالنسبة لحركة العولمة من تحت.

• على الرغم من الكلام البلاغي ضد الشركات الذي يتردد من حين إلى آخر، يظل اليمين معادياً للقوة الشعبية

(6) راجع، مثلاً ليزا «الرجل الذي وراء الثورة ضد التجارة الحرة».

التي تمارس لمصلحة مبدأ المساواة بين الناس. وهو طاغ في معارضته للحماية التي تقدمها الحكومات للعمال، والمستهلكين، والبيئة.

• يظل اليمين غير معني، إن لم يكن معادياً لرغبة شعوب العالم الثالث في الحصول على معاملة عادلة في الاقتصاد العالمي. وفي حين أن اليمين في الولايات المتحدة كان يكافح التمويل الموسع لصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، فقد كان في الوقت ذاته يكافح من أجل قيود أشد على أنشطة الرعاية الاجتماعية التي تقوم بها حكومات العالم الثالث.

• تعريف اليمين للسيادة يتم بطريقة عدائية لحاجة العالم الثالث ويؤدي إلى كبح السلطة الوطنية. ومقاربته تقود إلى خطر حرب عالمية الجميع فيها ضد الجميع.

قد يهوى غوغائي انتهازي كل الهوى أن يستفيد من موضوعات النزعة الشعبية وكلامها البلاغي ليكسب مؤيدين. (يقال ان پات بوكانان تابع بانتباه الخطابات التي ألقاها رالف نادر Raflph Nader في الانتخابات التمهيدية لولاية (نيو هامپشاير) New Hampshire سنة 1996 فأدخل في كلماته تلك الجوانب من خطب رالف نادر التي وجدها ذات جاذبية). ولكن من الحكمة، كما أظهر نشوء

الاشتراكية الوطنية، أن يكون المرء حذراً إزاء الذين يجمعون بين الكلام البلاغي الشعبي الذي يبدو تقدمياً، والدراسات الشوفينية الوطنية والعرقية. وينبغي لدعاة العولمة من تحت أن يعتبروا اليمين المعادي للعولمة أنه في المقام الأول منافس يسعى لكسب قلوب وعقول الذين تأثروا تأثيراً عكسياً بالعولمة من فوق، بدلاً من النظر إلى هذا اليمين المعادي للعولمة كحليف.

الساحة الانتخابية

ثمة ظاهرة لافتة للنظر في عصر العولمة هي ثبات تماهي أحزاب المعارضة مع الرأي الإجماعي لليبرالية الجديدة بمجرد وصول هذه الأحزاب إلى السلطة. هذا حدث مع أحزاب الديموقراطية الاجتماعية، والخضر، والأحرار، والأحزاب الشعبية في سائر أنحاء العالم، ومن ضمنهم حزب الخضر الألماني الذي بدأ مسيرته بنقد واعٍ لنهج التعاون.

وهذا يعكس حقيقة أن المصدر الأول للقوة في العملية السياسية ليس الدائرة الانتخابية التي يفترض أنها تمثل هذه العملية، بل النخب الاقتصادية والبيروقراطية المسيطرة على عالم السياسة الحقيقي.

ولكي تظل الحركة معارضة عالمية مستقلة فإنها بحاجة

إلى أن تكون قاعدتها في المقام الأول خارج الساحة الانتخابية، بدلاً من أن ترى مستقبلها في التحول إلى حزب سياسي. وهذا يمكن أن يحمي الحركة من صفاقة الرأي العام التي كثيراً ما يوجد لها مسوغ، من حيث المشاركة التقليدية في العملية السياسية.

وهذا لا يعني ضمناً، بأي حال من الأحوال، أنه ينبغي للحركة أن تتجاهل العمل السياسي الأقرب إلى التقليدي، بل يجب أن تقيم علاقة مع السياسة التقليدية بطرق عدة. وينبغي للحركة أن:

- تساند الجهود الحقيقية للدمقرطة، من قبيل القيام بحملة للإصلاح المالي.
- تتعامل مع الشخصيات السياسية والأحزاب المتعاطفة معها كحلفاء[7].
- تقدم طلبات إلى السياسيين والأحزاب والتفاوض معهم.

(7) على المدى القصير، من المحتمل أن يكون رجل سياسي ما أو حزب ما، مؤيد للأعراف العالمية ضد التعريفات الراهنة للمصلحة الوطنية، مصاباً بنقطة ضعف سياسية، حتى ولو كان موقفه في مصلحة شعب البلد على المدى الطويل. ولهذا السبب، من الصعوبة البالغة الحفاظ على توجه دولي ثابت في ساحة انتخابية وطنية. يجب أن تظل الحركة مستقلة عن الساحة الانتخابية، جزئياً بصفتها طريقة للبقاء متحررة من هذا الضغط ومتمتعة بالحرية لكي تعكس المصالح العالمية الأوسع.

المقاومة الإقليمية

يجري الترويج على فترات، لنوع ما من الإقليمية الدولية كوسيلة للنجاة من السيطرة على الاقتصاد العالمي من قبل وزارة المالية الأمريكية والشركات الكبرى التي مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة، والمستثمرين الذين تمثلهم إلى حد كبير. على سبيل المثال، اقترحت اليابان خلال الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، إنشاء وكالة آسيوية للتعافي من الأزمة توفر بديلاً لجهود الإنقاذ التي يقوم بها صندوق النقد الدولي الخاضع لسيطرة الولايات المتحدة. (هذا الاقتراح سرعان ما شجبته ورفضته وزارة المالية الأمريكية)[8].

وقد أدى الخلاف الأمريكي - الأوروبي في منظمة التجارة العالمية إلى صدور دعوات لزيادة المقاومة الأوروبية للسيطرة الأمريكية. لقد اشتكى مايكل شتاينر Michael Steiner كبير مستشاري المستشار الألماني غيرهارد شرويدر للشؤون الدبلوماسية قائلاً: «لقد اكتشفنا أن الدولة العظمى ترى أن دورها العالمي لا ينحصر في الساحة العسكرية، بل يتعداها إلى وضع قواعد للعولمة عبر صندوق النقد

(8) جيليان تيت «اليابان تنشد صندوقاً نقدياً آسيوياً» الفاينانشال تايمز، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 10.

الدولي»[9]. إن «الجنوب» العالمي أكد منذ مدة طويلة مصالحه كمنطقة إقليمية، وفعل ذلك آخر مرة في اجتماع مجموعة السبعة والسبعين الذي عقد في هاڤانا سنة 2000، ودعا خلاله أعضاء المنطقة إلى «تعزيز مصالحها المشتركة بواسطة تحديد شكل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتوجيهها لتأخذ في الحسبان حاجات البلدان النامية»[10].

ومثل هذه المبادرات ذات القاعدة الإقليمية، يمكن أن تؤدي إلى اتجاهين مختلفين جداً: أحدهما أنه يمكن أن تؤدي إلى نزاع مدمر بين الأقاليم[11]. وثانيهما أنه يمكنها أيضاً أن توفر قوة، إذا تحالفت مع حركة العولمة من تحت، قد تساعد على فرض إعادة هيكلة رئيسية للاقتصاد العالمي، وخاصة إذا تعاونت الأقاليم المختلفة لخلق بديل

(9) «الأوروبيون يجدون عيباً في الولايات المتحدة» نيويورك تايمز، 9 نيسان/أبريل 2000، ص10.

(10) فليتشر «مجموعة الدول السبع والسبعين تسعى للتحدث بصوت واحد».

(11) كان الاعتقاد السائد في مطلع التسعينيات من القرن العشرين أن التوجه العالمي السائد لم يكن نحو العولمة، بل نحو تشكيل «ثالوث» من المناطق الاقتصادية المتنافسة قوامه الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. وعندما أنشئت منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، رأى فيها البعض خطوة نحو الليبرالية الجديدة العالمية، بينما رأى فيها آخرون وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة في صراع مع الاتحاد الأوروبي وآسيا بقيادة اليابان. وصف جورج اورويل هذا الصراع الثلاثي الأطراف في روايته ذات النظرة المستقبلية سنة 1984.

لتوافق واشنطن الراهن. ومثل هذه المبادرات من شأنها أيضاً أن تنسجم مع التحول إلى نظام متعدد المستويات للقوننة والحكم.

أوصى فريدر أوتو وولف Frieder Otto Wolf بما قد تعنيه هذه المقاربة بالنسبة لأوروبا. فالاتحاد الأوروبي يجب ألا يعلن «أنه يريد أن يكون الخلفية بدلاً من الخليفة» بل يجب أن يعلن:

> «إننا يجب أن يكون لدينا حكم القانون بدلاً من الأوتوقراطية.. ذلك شيء سيخرب فعلاً هيمنة الولايات المتحدة: لأنه يستطيع أن يولّد إجماعاً سياسياً بديلاً حول الاتحاد الأوروبي وسيكون من العسير على الولايات المتحدة أن تتهرب منه على المدى الطويل. أما استراتيجية محاولة استيلاء الاتحاد الأوروبي على المكانة الحالية للولايات المتحدة فإنها، على العكس، قد نتوقع منها توليد فقدان الثقة على نطاق عام وتوليد المقاومة.
>
> «وهذا، ضمن منظمة التجارة العالمية، ينبغي أن يتخذ شكل استبعاد الأنظمة غير العادلة (أي بشأن استملاك القطاع الخاص وللأمور المشتركة العالمية) بواسطة أنظمة فاسدة خاصة (بحقوق الملكية الفكرية..) وأن يتخذ شكل مكافحة قواعد من نوع (ان الحَكَم هو الذي يحدد اللعبة) أي من نوع السيطرة الأمريكية التي

لا تشعر بالخزي من حيث تطبيق قواعد عادلة للمنافسة. وبالنسبة (للهندسة المالية الدولية) والإشراف العالمي على المصارف هذا يعني المطالبة بإعادة إحداث قواعد ملزمة تتجاوز الإشراف الذاتي الاحتياطي من قبل كبار اللاعبين أنفسهم.. والعملة المفردة يجب استغلالها استراتيجياً، ليس من أجل التنافس مع الولايات المتحدة على العملة العالمية التي ينبغي أن تكون هي المسيطرة، بل لتوفير تثبيت للتعاون النقدي وللاستقرار النقدي لكل من هو بحاجة إلى ذلك، وفي الوقت ذاته يحول هذا التثبيت دون تدخل السياسة الاقتصادية الأمريكية بالنمو الداخلي الذاتي لمنطقة اليورو.. وليس من المصلحة الأوروبية المشتركة السليمة أن تحاول أوروبا إبدال مجمع وول ستريت بمجمع لندن أو فرانكفورت، بل ينبغي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تكون في طليعة الداعين إلى إعادة تنظيم واقعية للأسواق المالية العالمية بغية (نزع فتيل فورة) المضاربة الحالية قبل أن يحدث انفجار لا يمكن التحكم به»[12].

مثل هذه الجهود قوبلت بمعارضة شديدة من الولايات المتحدة، المقاومة الإقليمية تكون أقرب كثيراً إلى النجاح

(12) فريدر أوتو وولف «نحو (إشكاليات) شاملة حاسمة في النمو ضمن نظرية السياسة الاقتصادية» مساهمة في مؤتمر الاقتصاديين الأوروبيين البديلين، بروكسل، 1 ـ 3 تشرين الأول/ اوكتوبر 1999.

إذا أصبحت مقاومة تشارك فيها أقاليم عدة وترتبط بالغالبية العظمى من الناس داخل الولايات المتحدة ممن يشاطرون هذه المقاومة مصالحها. وفي حين أن الدول ستكون بالضرورة جزءاً من هذه المقاومة، فإن الأساس لحاجاتها تضعه حركات المجتمع المدني.

الإصلاح من فوق

لأسباب مختلفة، تحيد قطاعات من النخب بين حين وآخر عن طريق الليبرالية الجديدة، وهو طريق مستقيم وضيق. وهذه القطاعات قد تمثل مصالح شرائح معينة من رأس المال، مثلاً، شرائح منتجة على النطاق الوطني بدلاً من النطاق العالمي أو أنها تنشد جهوداً حكومية لفتح أسواق أجنبية. وهي قد تكون معنية بأزمات اقتصادية منتظمة وتسعى لإجراء إصلاحات لصد هذه الأزمات. وقد تكون مهتمة بخطر اضطراب اجتماعي. وقد تكون لها طموحات سياسية شخصية. أو قد تكون مشاركة في نزاع فئوي ضمن النخب التي تسعى لكسبها كحليفة، أو نزاع بين هذه النخب. وربما كانت صادقة في اهتمامها بالفقر، أو البيئة، أو العدل بدوافع إثنية ليس لها جذور في المصلحة الذاتية الفردية أو المصلحة الذاتية للنخبة. أو قد تكون مستجيبة لضغط من الحركة وحلفائها.

لقد شهد عصر العولمة عدداً من مثل هذه المبادرات. ومن ضمن الأمثلة على ذلك جهود إصلاح البنك الدولي، ودفق المبادرات «لهندسة مالية جديدة» التي أعقبت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، واحتضان كلينتون لحماية العمال والبيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والمقترحات الداعية إلى جعل منظمة التجارة العالمية منفتحة على مزيد من الشفافية والمساءَلة، والتي أعقبت فضيحة سياتل. ولا ريب في أن المستقبل يخبئ المزيد.

إن مشاريع إصلاح النخبة التي من هذا القبيل تنطوي على فرص وأخطار لحركة العولمة من تحت. فهي من جهة تمثل انشقاقاً في الجبهة المشتركة للنخبة (مثلاً، تصدع ما يسمى إجماع واشنطن بواسطة هذه الانشقاقات). وهي تفتح الباب لنقاش عام. كما أنها تشكل وضعاً تحتاج فيه شريحة من النخبة إلى مساندة عامة لتحقيق أهدافها، وهذا ما يتيح إقامة عملية مساومة يمكن من خلالها تقديم مطالب وممارسة ضغط مؤثر.

من جهة أخرى، فإنها تمثل خطر تعاون قوى الحركة والحلفاء بل وتقوية الأعداء عن غير قصد وإقامة مؤسسات تستخدم مستقبلاً لأغراض القمع. إن مبادرة صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي إزاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على سبيل المثال، كانت ترمي إلى معالجة حاجة البلدان الفقيرة إلى تخفيض الدين، ولكنها من الناحية الفعلية كانت تطالب بتكثيف شروط التعديل الهيكلي كثمن لمثل هذا التخفيض[13].

وفي مواجهة مقترحات الإصلاح التي طرحتها النخبة، ينبغي للمدافعين عن العولمة من تحت تقييم أهداف هذه المقترحات، وعند الضرورة توضيح مدى مقصدها من حيث المحافظة على سيطرة النخبة وتدفق أرباح الشركات. وهؤلاء بحاجة إلى تقديم مقترحات معاكسة، مستمدة من برنامج الحركة الخاص، ثم إن الحاجة تدعوهم إلى تعريف شروط الدعم. على سبيل المثال، عندما اقترحت قطاعات من النخبة «هندسة جديدة» للنظام المالي العالمي، كان بإمكان الحركة أن توافق على تأييدها، ولكن بشرط أن تتضمن إلغاء ديون العالم الثالث، ووضع نهاية لشروط التعديل الهيكلي في القروض الدولية، وفرض ضريبة توبين على صفقات المضاربة المالية، على أن تذهب العائدات إلى التنمية البناءة بيئياً في العالم الثالث.

(13) دوت كيت «الحملة الدولية ضد الديون».

الحركة ما بعد الحركة

يتبدل التكوين الاجتماعي لحركة العولمة من تحت تبدلاً سريعاً. فالمنظمات غير الحكومية التي شكلت رأس الرمح في الرد العابر للقوميات على المسائل العالمية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كثيراً ما فعلت ذلك انطلاقاً من قاعدة اجتماعية ضيقة. وبذلك كانت لا تمثل العولمة من تحت بمقدار تمثيلها العولمة من الوسط: أي من الطبقة الوسطى وحتى فئات النخبة في الشمال التي تحاول العمل نيابة عن فقراء العالم والبشرية جمعاء[14]. وفي المقام الأول، كان معظم المشاركين من الولايات المتحدة في حركة العولمة من تحت، هم من «الحركات الاجتماعية الجديدة» في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، من مثل حركات البيئة، وحقوق الإنسان، والسلام، وحركات مقاومة الأسلحة النووية. والمشاركون في هذه الحركات كانوا بأكثريتهم من الطبقة الوسطى. والحقيقة أن إحدى سمات الحركات الاجتماعية التقدمية في أواخر القرن العشرين في أمريكا كانت غياب أعداد كبيرة من المشاركين من أبناء الطبقة العاملة[15].

(14) عبارة «العولمة من الوسط» والكثير من الأفكار في هذا القسم هي من اقتراح جي سن.

(15) تفحص ديڤيد كروتو التكوين الطبقي لهذه الحركات ومضامين =

إن الحركة الناشئة التي أصبحت منظورة جداً في معركة سياتل هي أوسع كثيراً وأكثر تنوعاً. فالعولمة تؤثر في الطبقة العاملة مثلما تؤثر في أبناء الطبقة الوسطى، ولكن بطرق متميزة، محدثة بذلك إمكانية قيام حركة متعددة الطبقات تستطيع أن تكون وسيلة نقل الناس «عبر الانقسام الطبقي»[16]. مع ذلك، فإنها أبعد ما تكون عن كونها شاملة لكل حركات التغيير الاجتماعي محلياً أو عالمياً، أو قائدة لها، بل إنها لا تشكل تجسيداً لبلايين الناس الذين يتأثرون بالعولمة ويستجيبون لها بطرق (بدءاً من الديانة الأصولية إلى الهجرة) لا تتناسب مع نمط الحركات الاجتماعية الوارد بحثها في هذا الكتاب[17].

والذين يشكلون حالياً حركة العولمة من تحت يمكنهم بسهولة أن ينغلقوا على هذه القوى الناشئة أو يحاولون خطأ

= المستوى المتدني لمشاركة طبقة العمال البيض. ديڤيد كروتو، «السياسة والانقسام الطبقي: العمال ويسار طبقة الوسط» (فيلادلفيا، مطبعة جامعة تمبل، 1995).

(16) بشأن إمكانيات جسر «الانقسام الطبقي» بواسطة إقامة علاقة بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية راجع فرد روز في كتاب «ائتلافات عبر الانقسام الطبقي: دروس من حركات العمال، والسلام، والبيئة» (إيتاكا، مطبعة جامعة كورنل، 2000).

(17) للاطلاع على وجهة نظر تؤكد دور «الجمهور» في مستقبل التغيير الاجتماعي، راجع الفصل 3.4 بعنوان «الجمهور ضد الامبراطورية» في كتاب هاردت ونيغري «الامبراطورية».

فرض الهيمنة عليها. ولتفادي هذه الأفخاخ، يحتاجون إلى الإقرار بأن سلسلة واسعة من الفئات الاجتماعية تتأثر، بطرق متنوعة، بالعولمة من فوق، وهذه الفئات ستطور، لا محالة، ردودها الخاصة، وتنهج مناهجها الخاصة. ومن غير المحتمل أن تندرج تحت الحركة في شكلها الراهن.

على سبيل المثال، جرى التعبير في الولايات المتحدة عن اهتمام كبير بمشاركة الأمريكيين من أصل أفريقي، المعتدلة نسبياً، في المظاهرات التي حدثت في سياتل وفي العاصمة الأمريكية واشنطن[18]. وأول ما يجب معرفته هو أن الأمريكيين من أصل أفريقي لهم تقاليدهم الخاصة من حيث مفهوم الحياة الدولية، وهي تقاليد تعود إلى قرن ونصف قرن أي إلى الكفاح ضد الرق ومن ثم إلى زمن حركة مكافحة

(18) راجع اليزابيت مارتينز في «أين كان اللون في سياتل؟» خطوط اللون 3:1 (ربيع سنة 2000) وكولين راجاه في «أين كان اللون في A16 في DC؟» خطوط اللون 3:2 (صيف سنة 2000). نحن هنا نعالج الوضع المحدد للأمريكيين من أصل أفريقي. من ضمن الذين يجري تعريفهم كشعب ملوّن من قبل النظام الطبقي في الولايات المتحدة، ثمة تنوع كبير في التجربة التاريخية والوضع المعاصر، وهو يحتاج إلى معالجة بحد ذاته. مثلاً بالنسبة للذين يوصفون باللاتين راجع جيريمي بريشير في «الحركات الشعبية والعولمة الاقتصادية» ومقالات أخرى من تأليف فرانك بونيلا، إدوين فلنديز، ريبيكا مورااليز، ماريا دو لوس انجلس توريس في كتاب «حدود بلا حدود: الأمريكيون اللاتين ومفارقة الاستقلال»، (فيلادلفيا، مطبعة جامعة تمبل، 1998).

الأبارتيد (التفرقة العنصرية). والأمر الثاني هو ان الأمريكيين من أصل أفريقي لهم أسبابهم للقلق جراء تأثير العولمة من فوق. وفي هذا الصدد يقول هيو برايس Hugh Brice رئيس الرابطة المدينية الوطنية National Urban League «إن فرص العمل في المعامل التي أتاحت ذات مرة للعمال العاديين أن يشتروا مساكنهم الخاصة وأحياناً سيارات جديدة كادت تختفي من المدن في الداخل». وفي حين أن العنصرية العرقية مازالت منتشرة «فإن المذنب الأكبر، إذا كان ثمة مذنب أكبر، هو إعادة الجمع بين العمل والثروة»[19].

والواقع أن السود في الولايات المتحدة ما فتئوا يقدمون ردهم على العولمة. على سبيل المثال، لعب الأمريكيون من أصل أفريقي دوراً رائداً في معارضة ما سمي مشروع قانون تطبيق منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية على التجارة الأفريقية، وفي دعم تشريع «الأمل لأفريقيا» الذي اقترحه النائب جيسي جاكسون الابن Jesse Jackson Jr. وهم أيضاً لعبوا دوراً كبيراً في حملة يوبيل 2000 للتخفيف من الديون. وقد يكون من قبيل الدعاية أن نفترض أن الأمريكيين من أصل أفريقي يجب ألا يظهروا إلا في

(19) هيو برايس، رئيس وكبير المسؤولين التنفيذيين، رابطة سكان المدن الوطنية، خطاب رئيسي في مؤتمر رابطة سكان المدن الوطنية، إنديانا بوليس، إنديانا، 24 تموز/ يوليو 1994.

مناسبات مثل معركة سياتل وأن تكون مشاركتهم في المناسبات بموجب شروط تضعها فئات أخرى.

إن حركات عمالية واسعة في سائر أنحاء العالم تصدت للعولمة من فوق عبر مقاومتها الخصخصة، واقتطاع الخدمات الاجتماعية، والتعديل الهيكلي. لقد شهد شهرا أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ستة إضرابات عامة ضد تأثيرات العولمة والليبرالية الجديدة. ففي الهند، شل عشرون مليون عامل ومزارع جانباً كبيراً من الحياة في البلاد، بواسطة إضراب عام «كان هدفه معارضة إخضاع سيادة البلد الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي» حسب أقوال أحد قادة الأحزاب. وأضرب قرابة 12 مليون عامل أرجنتيني احتجاجاً على إجراءات التقشف التي فرضتها الحكومة باعتبار أن هذه الإجراءات من شروط صندوق النقد الدولي لمنح الأرجنتين قرضاً. وفي نيجيريا، حدث إضراب عام احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود بإيحاء من صندوق النقد الدولي، وأدى الإضراب إلى إقفال أجزاء كبيرة من البلد. وفي كوريا الجنوبية، حدث إضراب جزئي للمطالبة بأسبوع عمل أقصر وتغطية من قانون العمل للعمال الموسميين بغية التصدي لتأثير خطط صندوق النقد الدولي بشأن إعادة الهيكلة. وفي جنوب أفريقيا، أضرب 4 ملايين عامل احتجاجاً على فقدان 500,000 فرصة عمل نتيجة

لسياسات التقشف التي فرضتها سياسة الحكومة الليبرالية الجديدة. وحدث في الأورغواي إضراب عام احتجاجاً على معدلات البطالة العالمية التي أنحى العمال باللائمة فيها على تخفيض الإنفاق بوحي من صندوق النقد الدولي[20].

صحيح أن هذه أشكال مستقلة من أشكال مقاومة العولمة من فوق، ولكن هذا لا يعني أن دعاة العولمة من تحت يجب أن يكونوا غير مبالين وأن يقفوا خارج هذه الأنشطة. وينبغي للناشطين في الحركة الراهنة:

• أن يتابعوا الحوار الجاري والأرضية المشتركة مع الجماعات المتأثرة بالعولمة من فوق ولكنها ليست بعد جزءاً من حركة العولمة من تحت.

• أن يجعلوا من اهتمامات وطلبات الجماعات الفقيرة والمقموعة اهتمامات مركزية للحركة وجوانب مركزية من برنامجها.

• الإقرار بأن الحركات الاجتماعية، كالجمعيات التي انبثقت منها هذه الحركات، تتميز بمنع التفرقة على أساس العرق، والطبقة، والجنس ذكراً أو أنثى، والقومية، والإثنية، وأشكال الانقسام الاجتماعي الأخرى. وهذا

(20) كيم مودي «إضراب شامل في سائر أنحاء العالم. عمال العالم يتصدون لرأس المال العالمي» مذكرات عمالية 256 (تموز/يوليو 2000).

يتطلب تخصيص أشكال من التعويض، من قبيل توجيه موارد إلى جماعات بحاجة إلى موارد أكبر لكي تكون مشاركة والقيام بعمل إيجابي في ما يخص دور مثل هذه الجماعات في قيادة الحركة.

• تشجيع التطوير المستقل للردود على العولمة من قبل الجماعات المفقّرة والمقموعة، دون الافتراض انها يجب أن تندرج تحت الأشكال التنظيمية للحركة الحالية.

• توفير المواد والتضامن من دون السعي وراء الهيمنة.

• إبقاء الحركة مفتوحة لإدخال جديد ومزيد من التطور فيما تبدأ جماعات جديدة بالانتساب إليها.

• تعريف الحواجز الثقافية التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة في الحركة والسعي لتصحيح هذه الحوافز.

• قبول شرعية النهج الذي تسلكه الجماعات الفقيرة والمقموعة لمتابعة استراتيجية التوترات بواسطة مطالبة حركات أخرى بدمج اهتماماتها في الحركة.

إن الذين أكرهوا على قبول العمل المؤقت هم مثال على جماعة تتأثر بالعولمة تأثراً عميقاً ولكنها بشكل عام لم تصل بعد إلى التماهي مع حركة العولمة من تحت. وتوضح لنا مبادرة قام بها ائتلاف في ولاية ماساشوستس كيف يمكن لمصالح مثل هذه الجماعات أن ترتبط بالاهتمامات الخاصة

بالعولمة. إن تعميماً إعلانياً عن مسيرة جرت مؤخراً من أجل «العدالة للعمال المؤقتين» قد أوضح «أن العمل المؤقت هو وجه العولمة. ولكن العمال في سائر أنحاء العالم يكافحون من أجل استعادة الأمن الاقتصادي». وهذا التعميم الإعلاني ربط المطالبة بسياسات المدينة، والتشريع في الولاية، ومسؤولية الشركات تجاه العولمة. لقد كان عنوان التعميم الإعلاني «انضموا إلى كفاح عالمي من أجل العدالة» وجاء فيه «أن الصناعة المؤقتة واقعة تحت سيطرة الصناعات العالمية العملاقة.. هذه المسيرة سوف تزور بضع وكالات كبيرة لمطالبتها بتوقيع «مشروع قانون حقوق العمال المؤقتين»[21].

•

والواقع أن حركة العولمة من تحت تعمل وكأنها سن الرمح، مثيرة مسائل ومواقف تمثل مصالح اجتماعية عريضة ولكنها تقابل بالإنكار. وستكون الحركة في أعلى درجات النجاح إذا تمكنت من إحداث انقسام في صفوف معارضيها واجتذاب سلسلة واسعة من الحلفاء.

(21) «وحدوا الصفوف لكفاح عالمي من أجل العدالة» مسيرة كانت برعاية «حملة على العمل المؤقت، فرص عمل مع عدالة، والتحالف الوطني من أجل العمالة، العدالة المنصفة»، 29 حزيران/ يونيو 2000.